

## الجبهة النقابية الموحدة، سيرا نحو جبهة اجتماعية: ضرورة لرد العدوان على الشغيلة وعامة الكادحين



بلغ هجوم أرباب العمل ودولتهم على الطبقة العاملة، وعامة كادحي المغرب، مستوى منذرا بمزيد من ويلات الفقر وغلاء المعيشة والشغل غير القار والبطالة وتخريب ما تبقى من خدمات عامة، بمقدمتها الصحة والتعليم. والهدف من تشديد هذا العدوان هو مزيد من تمهيد الطريق للبرجوازيين كي يراكموا مزيدا من الثروات. هذا ما يقضي به النموذج الاقتصادي-الاجتماعي المفروض، أي النظام الرأسمالي.

ولا يقتصر إغناء الأغنياء على إفقار الفقراء بل قمعهم أيضا، حيث لا يمكن فرض سياسات برجوازية إلا بمزيد من قمع الشغيلة بإلغاء فعلي لحقهم في التنظيم، بطرد النقابيين وسجنهم، والتصديق على التنظيمات غير المنصاعة الراضة للتدجين؛ وبمنع الإضراب [ما يسمى القانون التنظيمي للإضراب]، وخنق كل أشكال الاحتجاج والمقاومة، وتكميم الصحافة...

ولا يقتصر قهر الشغيلة على العصا، بل تسعى الدولة إلى إضعاف نقاباتهم بجر قياداتها إلى مسابرة الهجوم على المكاسب والحقوق، بامتناعها على تنظيم المقاومة النقابية الموحدة، وبالتظاهر بمعارضة العدوان مع تركه يمر عمليا كما جرى لتقاعد الموظفين، وللإقتطاع من أجور المضربين، مثلا لا حصرا.

لهذا يتطلب وقف التعدي على الطبقة العاملة قوة نضالية كبيرة. هذه القوة موجودة، منها المنظم في النقابات ومنها ما يحتاج إلى تنظيم. المصيبة أن الشغيلة المنظمين مشتتون في نقابات كثيرة، بعضها يشرق، وبعض يغرب، وبعض آخر مجمد. أول شروط نهوض المقاومة العمالية هو توحيد فعلها. لكن ما يجري في الواقع هو العكس، فبدل تطوير التنسيق النقابي، اتساعا وعمقا، تم توقيفه.

كما يتوقف نجاح الرد العمالي على اعتماد أشكال نضال فعالة، وليس مناوشات عابرة، كإضرابات قطاعية من 24 ساعة، أو إضراب عام مفرغ من محتواه بصيغة تعويض الساعات الضائعة لأرباب العمل، أو مسيرات وطنية خارج أي برنامج نضالي يكون قوامه شل آلة الإنتاج والإدارة. ولا فعالية لأشكال النضال سوى بتسييرها الديمقراطي من عامة المشاركين فيها، وليس بتحكم من فوق لا يولد غير الفشل والإحباط.

فبدون أشكال كفاح فعالة، ستواصل حكومة الواجهة التهكم من نقابات الشغيلة بما يسمى «الحوار الاجتماعي» وبرفض تطبيق التزامات سابقة (اتفاق ابريل 2011) كما نشهد منذ سنوات.

صيانة المكاسب وانتزاع الحقوق يتطلب ميزان قوى يجري بناؤه بتأمين النصر للمعارك الجزئية اليومية، وبتجميع القوة العمالية المشتتة لتحقيق مكاسب أولية تكون حافزا لانضمام مزيد من قوى الطبقة العاملة إلى المعركة سيرا نحو إضراب عام قابل للتمديد، مسير ديمقراطيا. ومن مقومات النجاح الإضافية تنسيق الحركة النقابية مع الحركات الشعبية التي ترفع مطالب معظمها من صميم المطالب النقابية (الشغل والخدمات العامة...)، وكذلك توحيد الجهود مع حركة الشباب المعطل، هذه الحركة التي وهنت مؤخرا، ما يلقي على الحركة النقابية مسؤولية الإسهام في إعادة بنائها، باحتضان ضحايا السياسة البرجوازية المنتجة للبطالة وتنظيمهم.

لا نجاة للطبقة العاملة فيما تتعرض له من حرب طبقية ضارية، مرشحة لأشد تصعيد، غير بناء جبهة نقابية أولا، وتوسيعها لتشمل الحراك الشعبي ونضال المعطلين في جبهة اجتماعية موحدة. بدون هكذا جبهة ستنهال ويلات الهجوم الرأسمالي على الشغيلة، ومعها سيل من الدموع: دموع معاناة الضحايا، ودموع فرح البرجوازيين، ودموع تماسيح لدى البيروقراطيين النقابيين.

تيار المناضلة-

## الجبهة النقابية الموحدة، سيرا نحو جبهة اجتماعية: ضرورة لرد العدوان على الشغيلة وعامة الكادحين



بلغ هجوم أرباب العمل ودولتهم على الطبقة العاملة، وعامة كادحي المغرب، مستوى منذرا بمزيد من ويلات الفقر وغلاء المعيشة والشغل غير القار والبطالة وتخريب ما تبقى من خدمات عامة، بمقدمتها الصحة والتعليم. والهدف من تشديد هذا العدوان هو مزيد من تمهيد الطريق للبرجوازيين كي يراكموا مزيدا من الثروات. هذا ما يقضي به النموذج الاقتصادي-الاجتماعي المفروض، أي النظام الرأسمالي.

ولا يقتصر إغناء الأغنياء على إفقار الفقراء بل قمعهم أيضا، حيث لا يمكن فرض سياسات برجوازية إلا بمزيد من قمع الشغيلة بإلغاء فعلي لحقهم في التنظيم، بطرد النقابيين وسجنهم، والتصديق على التنظيمات غير المنصاعة الراضة للتدجين؛ وبمنع الإضراب [ما يسمى القانون التنظيمي للإضراب]، وخنق كل أشكال الاحتجاج والمقاومة، وتكميم الصحافة...

ولا يقتصر قهر الشغيلة على العصا، بل تسعى الدولة إلى إضعاف نقاباتهم بجر قياداتها إلى مسابرة الهجوم على المكاسب والحقوق، بامتناعها على تنظيم المقاومة النقابية الموحدة، وبالتظاهر بمعارضة العدوان مع تركه يمر عمليا كما جرى لتقاعد الموظفين، وللإقتطاع من أجور المضربين، مثلا لا حصرا.

لهذا يتطلب وقف التعدي على الطبقة العاملة قوة نضالية كبيرة. هذه القوة موجودة، منها المنظم في النقابات ومنها ما يحتاج إلى تنظيم. المصيبة أن الشغيلة المنظمين مشتتون في نقابات كثيرة، بعضها يشرق، وبعض يغرب، وبعض آخر مجمد. أول شروط نهوض المقاومة العمالية هو توحيد فعلها. لكن ما يجري في الواقع هو العكس، فبدل تطوير التنسيق النقابي، اتساعا وعمقا، تم توقيفه.

كما يتوقف نجاح الرد العمالي على اعتماد أشكال نضال فعالة، وليس مناوشات عابرة، كإضرابات قطاعية من 24 ساعة، أو إضراب عام مفرغ من محتواه بصيغة تعويض الساعات الضائعة لأرباب العمل، أو مسيرات وطنية خارج أي برنامج نضالي يكون قوامه شل آلة الإنتاج والإدارة. ولا فعالية لأشكال النضال سوى بتسييرها الديمقراطي من عامة المشاركين فيها، وليس بتحكم من فوق لا يولد غير الفشل والإحباط.

فبدون أشكال كفاح فعالة، ستواصل حكومة الواجهة التهكم من نقابات الشغيلة بما يسمى «الحوار الاجتماعي» وبرفض تطبيق التزامات سابقة (اتفاق ابريل 2011) كما نشهد منذ سنوات.

صيانة المكاسب وانتزاع الحقوق يتطلب ميزان قوى يجري بناؤه بتأمين النصر للمعارك الجزئية اليومية، وبتجميع القوة العمالية المشتتة لتحقيق مكاسب أولية تكون حافزا لانضمام مزيد من قوى الطبقة العاملة إلى المعركة سيرا نحو إضراب عام قابل للتمديد، مسير ديمقراطيا. ومن مقومات النجاح الإضافية تنسيق الحركة النقابية مع الحركات الشعبية التي ترفع مطالب معظمها من صميم المطالب النقابية (الشغل والخدمات العامة...)، وكذلك توحيد الجهود مع حركة الشباب المعطل، هذه الحركة التي وهنت مؤخرا، ما يلقي على الحركة النقابية مسؤولية الإسهام في إعادة بنائها، باحتضان ضحايا السياسة البرجوازية المنتجة للبطالة وتنظيمهم.

لا نجاة للطبقة العاملة فيما تتعرض له من حرب طبقية ضارية، مرشحة لأشد تصعيد، غير بناء جبهة نقابية أولا، وتوسيعها لتشمل الحراك الشعبي ونضال المعطلين في جبهة اجتماعية موحدة. بدون هكذا جبهة ستنهال ويلات الهجوم الرأسمالي على الشغيلة، ومعها سيل من الدموع: دموع معاناة الضحايا، ودموع فرح البرجوازيين، ودموع تماسيح لدى البيروقراطيين النقابيين.

تيار المناضلة-